مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية

الفساد الاداري والمالي في القطاع الصحي واثره على تحقيق التنمية المستدامة
بحث تطبيقي في احدى دوائر الصحة

حنان عبد الامير كاظم *
مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :2019/11/14
تاريخ التعديل :2019/11/25
قبول النشر :2019/12/8
متوفر على الأنترنيت:2019/12/29

الكلمات المفتاحية :
الفساد الاداري
الفساد المالي
التنمية المستدامة
النمو الاقتصادي
تهريب الاموال

الملخص

يهدف البحث الى بيان اثر الفساد الاداري والمالي على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الصحي ، من اجل انقاذ ما يجب انقاذه سعيا للوصول الى تلبية احتياجات الجيل الحاضر والاجيال المستقبلية وتعد ظاهرة الفساد المالي والاداري اخطر ظاهرة لما لها من تأثير على النمو الاقتصادي والتي بدورها تعيق تحقيق التنمية . ومن اهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث غياب القيم الاخلاقية مما ادى الى انتشار الرشوة والجريمة وضعف الاستثمار للبنية التحتية نتيجة تهريب الاموال من قبل الفاسدين واستثمارها خارج البلد ، و كما توصل البحث الى اهم التوصيات ضرورة نشر المبادئ الاخلاقية المبنية على الامانة والصدق في العمل وزرع روح المواطنة بين افراد المجتمع بالأخبار عن حالات الفساد المالي والاداري مع ضمان حمايتهم لتحقيق الرفاه للمجتمع.

© 2019 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

Administrative and Financial Corruption in the Health Sector and its Impact on Achieving Sustainable Development :Applied research in a Health Department

Hanan Abdul Amir Kazem

Abstract

The research aims to demonstrate the impact of administrative and financial corruption on achieving sustainable development in the healthcare sector, in order to save what must be saved in order to meet the needs of the present and future generations. The phenomenon of financial and administrative corruption is the most serious phenomenon because of its impact on economic growth, which in turn impedes achieving development. One of the most important conclusions reached by the research is the absence of ethical values, which led to the spread of bribery and crime and poor investment of infrastructure as a result of smuggling money by corrupt and invested outside the country. The research also reached the most important recommendations, the necessity of spreading ethical principles based on honesty and sincerity in work and cultivating the spirit of citizenship among members of society with news about cases of financial and administrative corruption while ensuring their protection to achieve the well-being of society.

Keywords: Administrative; Financial Corruption; Sustainable Development.

المقدمة

يعد تدهور الوضع الامني للبلد ، واستنزاف الموارد وعدم استغلالها بشكل افضل ، من ابرز سمات الفساد الاداري والمالي والذي انعكس سلبا على الوضع الصحي ومن ثم انتشار الامراض المعدية وغير المعدية وزيادة معدلات الفقر ، والتي تعد من معوقات تحقيق التنمية المستدامة ويمثل الفساد الاداري والمالي ارض خصبة لانتشار الفساد الاخلاقي والقانوني والسياسي ، ويظهر الفساد في عدة اشكال منها استغلال المنصب والتهرب الضريبي والرشوة ولا يقتصر الفساد على القطاع الحكومي فحسب بل قد يتفرع و يشمل القطاع الخاص في كل مفاصله ، لذا اصبح من الضرورة الرقابة على تقديم الخدمات الصحية لمواجهة تلك التحديات لتحقيق الاستمرارية بتقديم

* Corresponding author : G-mail addresses : .

© 2019 AL – Muthanna University . All rights reserved . DOI:10.52113/6/2019-9-4/112-121

الخدمات الصحية بكفاءة وفاعلية بوساطة تفعيل دور المؤسسات الصحة للحد من الفساد الاداري والمالي املا في تحقيق الاهداف المرسومة. وفي ضوء ذلك تضمن البحث اربعة محاور (منهجية البحث، الاطار النظري للبحث، الجانب العملي للبحث ، الاستنتاجات والتوصيات) .

منهجية البحث

مشكلة البحث

ويمكن صياغة المشكلة في ظل التساؤل الاتي :

الى اي مدى يؤثر الفساد الاداري والمالي في القطاع الصحي على تحقيق ابعاد واهداف التنمية المستدامة.

أهمية البحث

تكمن اهمية البحث من اهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الصحية بتقديم الخدمات الصحية بكفاءة ، ولخلق التوازن بين احتياجات الجيل الحاضر والمحافظة على حقوق الاجيال المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة.

اهدف البحث

يهدف البحث على التعرف على الاتي :

1. التعرف على الاطار النظري للتنمية المستدامة والفساد الاداري والمالي
2. بيان اثر الفساد الاداري والمالي على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الصحي .
3. عرض ملاحظات ديوان الرقابة المالية الاتحادي عن عينة البحث واثرها في ابعاد واهداف التنمية المستدامة.

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية واحدة مفادها :

يؤدي الفساد المالي والاداري في القطاع الصحي الى عدم التوازن بين احتياجات الجيل الحالي والاجيال المستقبلية مما يحد من تحقيق التنمية المستدامة.

اسلوب البحث

اعتمد الباحث على منهجي : الاستقرائي (الوصفي) في الجانب النظري بوساطة ما تم حصوله من مصادر عربية واجنبية لتحقيق اهداف البحث ، والاستنباطي في الجانب التطبيقي من خلال عرض ودراسة الاحصائيات الخاصة بالفساد الاداري والمالي وملاحظات تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي .

الحدود المكانية والزمانية للبحث

الحدود المكانية والزمانية: تقارير الرقابة المالية مكتب المفتش العام للسنوات (2015، 2016، 2017).

أساليب جمع البيانات

لغرض انجاز البحث بجانبيه النظري والعملي تم اعتماد المصادر الآتية:

- الكتب والدوريات والرسائل الاكاديمية والمهنية.
- القوانين والانظمة والتشريعات ذات الصلة.
- تقارير ديوان الرقابة المالية وتقارير اللجان الإشراقية في دائرة صحة الديوانية.
- الانترنت.

الاطار النظري

ماهية التنمية والمستدامة والفساد الاداري والمالي في ظل القوانين والانظمة

اولا : مفهوم الصحة

يختلف مفهوم الصحة باختلاف الاطراف التي تتبناه ، والزمن والتطور التكنولوجي وقد وضعت منظمة الصحة العالمية مفهوما للصحة بانها " حالة اكتمال السلامة العقلية ، البدنية والاجتماعية وليس فقط انعدام العجز او المرض (WHO,2003:8) .

اذ يذكر (Thomas) امكانية تقسيم مراحل التطور والتحسين الذي وصلت اليه الرعاية الصحية في اعقاب (بعد) الحرب العالمية الثانية الى ست مراحل اي حوالي ما يقارب الخمسة عقود من النصف الاخير من القرن 20 والعقد الاول من القرن 21 كان مرحلة من المراحل وكما يأتي :(Thomas , 2003: 47-51) :

1. ظهور الطب الحديث في عام 1950

The 1950s : Emergence of "Modern" Medicine

شهدت هذه المدة بناء العديد من المستشفيات ، واصبحت قضية الصحة قضية رئيسة على طاولة المفاوضات فضلا عن ذلك ادخال عقاقير جديدة للعلاج ، وتقديم الخدمات الصحية بشكل رسمي للسكان والتي ساهمت في حل كثير من المشاكل الصحية (Thomasm , 2003:48).

2. العصر الذهبي للطب الامريكي في عام 1960

The 1960s: The Golden Age of American Medicine

وفي (عام 1960) شهدت ترتيبات جديدة للتمويل والتوسع في الخدمات الصحية وزيادة الانفاق على الرعاية الصحية اذ ادى الى تحقق التطور السريع بسبب زيادة الطلب على شراء خدمات الصحة الذي بدا يفوق توقعات مقدمي الخدمات الصحية (Black & Gruen , 2005:14) .

كما شهدت تأسيس مجلات الرعاية الطبية للرسائل والبحوث للخدمات الصحية ، وبعدها جاء اول الدعم الاتحادي الرسمي من خلال انشاء المركز الوطني للبحوث في الخدمات الصحية في عام 1968 وهي وكالة ابحاث متقدمة في الصحة والجودة (Isaacs & Colby, 2008:38) .

3. التشكيك بالنظام في عام 1970

The 1970s : Questioning the System

في عام 1978 اخذت على عاتقها منظمة الصحة العالمية اعلان الما آتا (Alma Alta) وضع السياسات لتنفيذ الخدمات الصحية نحو التركيز على الرعاية الصحية بدلا من التركيز على الادوية والعلاج ذات التكنولوجيا العالية ، ورفع شعار الصحة للجميع (Gabe et al,2003:12) .

4. التحول العظيم في عام 1980 The Great

The 1980s: The Great Transformation

وخلال عام 1980 واوائل 1990 جرت محاولات لإصلاح الخدمات العامة، وشمل ذلك تدريب الموظفين وتحسين اساليب وهيكل الحوافز القائمة على السوق ، فضلا عن ذلك وضع معايير الاداء وانشاء المديريات وادخال نظم المعلومات المحسنة لتسهيل اتخاذ القرار الفعال (Preker & Langebrunner ,2005:30) .

5. التحول الأنموذجي في عام 1990 The Shifting

The 1990s: The Shifting Paradigm

شهدت هذه المدة ارتفاع في التكاليف الصحية ، وعد المستشفى المحور الرئيسي للنظام ، والطبيب الحارس الاساس ، كما شهدت هذه المدة نقلة نوعية من التركيز على الرعاية الطبية الى التركيز على الرعاية الصحية، (Thomas,2003:50) .

6. الالفية الجديدة للرعاية الصحية
New Millennium Healthcare 2000- 2010:

وشهدت الالفية الجديدة للرعاية الصحية للفترة من 2000 – 2010 اعلان توافقت فيه اراء الدول الاعضاء حول سبل بلوغ المرامي (الاهداف) الانمائية المتعلقة بالصحة ، ويتضمن هذا التقرير تقييما للتقدم المحرز في انشطة الحد من الوفيات للأطفال بالوقاية والعلاج من الالتهاب الرئوي (منظمة الصحة العالمية ، 2011 : 1-7)

ثانيا : مفهوم الفساد الاداري والمالي

الفساد هو ظاهرة من الظواهر العالمية التي أخذت الطابع الاقتصادي الاجتماعي و السياسي على المستوى الدولي. فالفساد موجود في أي تنظيم أو مؤسسة تعطى فيها الصلاحية لأعضائها داخل هذه المؤسسة و السيطرة و القدرة على اتخاذ القرارات المختلفة ، فهذا يدل على سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق منافع المصلحة الخاصة والشخصية على المصلحة العامة (خميسي ، حكيمة ،2012: 4). ويتجه مفهوم الفساد في الحياة العملية الى استخدام السلطة التنفيذية او المنصب العمومي من اجل تحقيق منافع خاصه او ربح شخصي أو من اجل تحقيق هيبة اجتماعية او من اجل تحقيق منفعة لجماعة التي يتم من خلالها مخالفة القانون او مخالفة التشريع و معايير السلوك الاخلاقي (عبدالله ، 2003 :5).

ثالثًا : مظاهر الفساد المالي والإداري

تقسم مظاهر الفساد المالي والاداري الى الاتي (الغانمي ، الخزرجي ، 2017 : 13)

1. الرشوة :تعني تحقيق الشخص منفعة تكون مالية في اغلب الاحيان.
2. تهريب الاموال: عبر قيام المسؤولين بتهريب الاموال العامة التي تم الاستحواذ عليها بدون حق وبطرق غير شرعية
3. مخالفة قانون الخدمة المدنية: من خلال التعينات العشوائية في اجهزة الدولة دون الحاجة الحقيقية لها.
4. غياب النزاهة والشفافية في العطاءات الحكومية : من خلال احالة العطاءات الحكومية وتكون مرتبطة بالمسؤولين او بأقربائهم.
5. الاعتداء على المال العام: الحصول على اعفاءات ضريبية او ترخيص لأفراد او شركات بطرق غير شرعية.
6. المحسوبية: تعد من اخطر مظاهر الفساد والاصعب علاجا لأنها ناتجة عن الاستفادة من المنصب الحكومي للمصلحة الشخصية اي مصلحة الفرد دون وجه حق.
7. الابتزاز والتزوير: لغرض الحصول على المال من الاشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات ادارية او قانونية او اخفاء التعليمات النافذة على الاشخاص المعنيين كما يحصل في دوائر الضريبة او تزوير شهادة والنقود.

رابعا : مفهوم التنمية المستدامة

ان بداية التنمية المستدامة كمفهوم كان في اعلان ستوكهولم عام 1972 الخاص بمؤتمر البيئة البشرية ، إذ قدم مفهوم جديد للتنمية ليس في السياق البيئي ولكن فيما يتعلق بالتطبيقات الاجتماعية والاقتصادية واعرب عن ضرورة التنمية المستدامة في المادة (8) من الاعلان والتي تؤكد بأن التنمية ضرورة اقتصادية واجتماعية لضمان لقمة العيش بوساطة تهيئة الظروف على تحسين الرفاهية و المستوى المعيشي (Voigt,2009:13). كما صدرت عن مؤتمر البيئة والتنمية (قمة الارض) في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992 اذ ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي يرتكز على الموائمة بين التوازنات السكانية والبيئية والطبيعية لذا تعرف التنمية المستدامة بانها " التنمية التي تسعى الى الاستخدام الامثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الاجيال الحالية دون الحاق الضرر بالأجيال المستقبلية"(بوزيد، 2012 :87).

خامساً : ابعاد التنمية المستدامة

اكد مؤتمر ريودي جانيرو المعروف بقمة الارض في البرازيل في عام 1992 على التنمية المستدامة بأن لها ثلاث ابعاد اساسة هي الاجتماعي والبيئي والاقتصادي ، كما اكد اعلان (ريو + 20) على اهمية ايجاد اطار مؤسسي معزز للتنمية المستدامة يتسم بالشمولية والشفافية والفعالية ، وان يضع حلولا مشتركة ذات صلة بالتحديات العالمية التي تعترض الوصول الى التنمية المستدامة بشكلها الجيد ، اذ اصبح هناك اربعة ابعاد للتنمية المستدامة ، ويمكن وصف هذه الابعاد بالاتي (اعلان ريو + 20، 2012 : 17).

1. **البعد الاقتصادي** : يهدف هذا البعد الى تحسين الرفاهية الاجتماعية للإنسان عبر نصيبه في السلع والخدمات الضرورية ، وتوافر عناصر الانتاج الرئيسة وفي مقدماتها (الاستقرار، التنظيم ، المعرفة ، راس المال) ، ورفع مستوى الكفاءة والاقتصادية والفاعلية للأفراد والمؤسسات المعنية بتنفيذ الاجراءات والبرامج التنموية ، الزيادة في معدلات النمو في مختلف مجالات الانتاج الذي من خلاله يزيد معدل الدخل الفردي وتنشيط العلاقة والتغذية الراجعة بين المدخلات و المخرجات (الشافعي ، 2012 : 28).
2. **البعد البيئي** : ان الادارة البيئية بشكلها المتوازن تعد ضرورة لعملية التنمية ،وان الفقر هو ابرز العوامل المتسببة في رفع مخاطر تخريب البيئة في الدول النامية ، وان مفهوم التنمية المستدامة المتضمن تلبية وسد حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الاجيال القادمة يرتكز في بنده الاول على الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي (محاربة استنزاف الموارد الطبيعية) مع مراعاة الامن البيئي (مصطيفى و سانية ،2014 :168).
3. **البعد الاجتماعي :** يتمحور البعد الاجتماعي في تحقيق المساواة الاجتماعية في التوزيع وتوافر الخدمات الاجتماعية بما فيها الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمساءلة والمشاركة في صنع القرار (Harris,2000:6). اذ ان هناك علاقة ارتباط قوية بين المجالات الاساسية التي تعتمد عليها عملية التنمية المستدامة ، اذ تعد هذه العلاقة علاقة شرطية ،ولكي تكون التنمية متواصلة لابد وان يكون هناك توازن بين الانظمة المتضمنة للعلاقات بين المجتمعات البشرية والطبيعية والتي تضم المحيط الحيوي والمحيط الاجتماعي والمحيط التقني ،وان كل مجال من هذه المجالات الثلاثة يشمل عددا من الانشطة التي تتداخل مع بعضها بما يحقق التنمية المستدامة (بدوي و البلتاجي، 2013 : 22).
4. **البعد المؤسسي** : تتمثل ادارات ومؤسسات القطاع العام السلطة التنفيذية للدولة التي ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .توافر الدولة الخدمات والمنافع لرعاياها ومواطنيها ومن ثم فان تحقيق التنمية المستدامة ، والترقي المطرد للمجتمعات ، ورفع مستوى ونوعية حياة الافراد وتامين حقوقهم الانسانية وتوافر الاطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة ،تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وادارتها في اداء وظائفها ومهماتها(اعلان ريو+20 ، 2012 : 17).

سادسا : اهداف التنمية المستدامة : (الحساني ، 2017 : 42)

شكل (1) اهداف التنمية المستدامة حسب ابعادها الاربعة

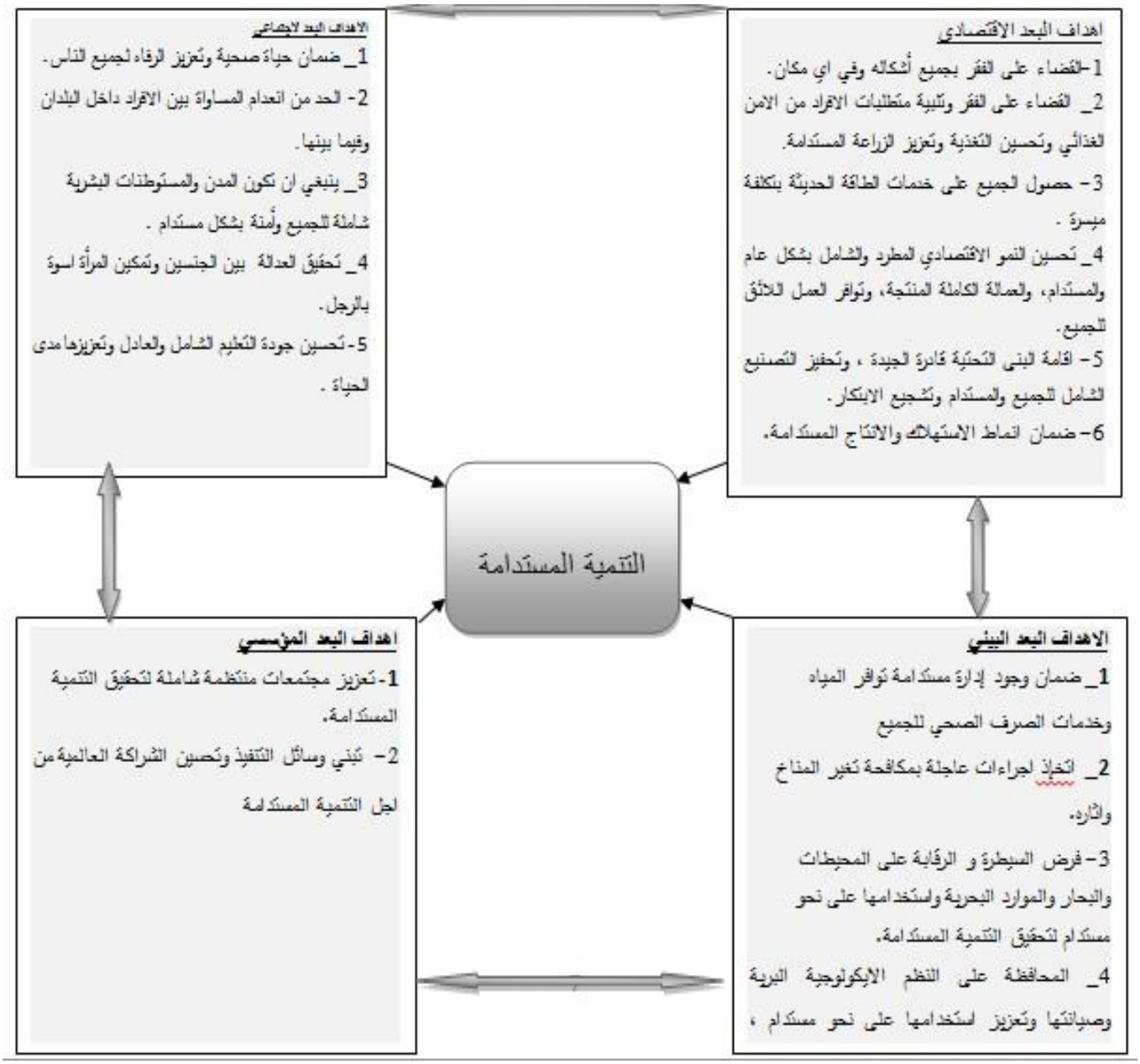

المصدر: استنادا للأهداف التنمية المستدامة لمؤتمر قمة الامم المتحدة للتنمية عام 2015.

سابعاً : معايير تقييم النظام الصحي في العراق

ان من المفروض العمل على تقييم مستوى الخدمة المقدمة في القطاع الصحي وذلك لمعرفة امكانية وقدرة هذا القطاع على مكافحة الفساد الاداري والمالي ، ذلك ينبغي قياس مدى تطبيق المؤسسات الصحية في العراق لمعايير الحوكمة الرشيدة الاتية (الجمال ،2014: 3)

1. الكفاءة: مدى توافر الخدمات بأقل تكلفة، وفي أقل وقت ممكن.
2. الفعالية: مدى رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة، ومدى تفضيلهم لها.
3. العدالة: تقديم الخدمات على قدم المساواة، ووفقًا لمبدأ تكافئ الفرص.
4. الشفافية: سهولة الحصول على المعلومات، ودرجة الانفتاح على الجمهور.
5. المشاركة: مدى شمول المواطنين بالراي، والتقويم والمتابعة، وتقديم المقترحات في أنشطة الجهات المقدمة للخدمة.
6. الاستجابة: درجة استجابة الجهات المقدمة للخدمات لاحتياجات المواطنين، وطلباتهم، وشكواهم.

7. المساءلة: مدى توفر آليات ومراكز ذات صله يستطيع من خلالها المواطن مساءلة ومحاسبة الجهات المقدمة للخدمة عند عدم الحصول عليها بالشكل المطلوب.
8. سيادة القانون: مدى توفر انظمة مفعَّلة ومطبقة تحكم عمل المؤسسات المقدمة للخدمة.
9. مكافحة الفساد: مدى توفر نظام متكامل فعِّال لردع والحد من الفساد في المؤسسات والجهات المقدمة للخدمة

الجانب العملي

اثر الفساد الاداري والمالي في القطاع الصحي على تحقيق التنمية المستدامة

اولاً: ان الفساد الإداري والمالي هوه ظاهرة سابقة سيطرت على المؤسسات الحكومية في العراق منذ نشأة الدولة العراقية، ازدادت خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق والحروب التي شهدها البلد ، وسادت هذه الظاهرة بعد احتلال العراق عام 2003، إذ جاء في آخر تقرير لمنظمة الشفافية العالمية بأن العراق يمثل المركز الثالث من بين (180) بلداً في الفساد، بعد (الصومال وميانمار).

جدول (2) مؤشرات الفساد فيما يخص العراق مقارنة مع دول العالم للمدة (2003-2015)

السنة	عدد الدول المشاركة	تسلسل العراق	علامة مؤشر الفساد الحائز عليها العراق
2003	133	115	2,2
2004	146	129	2,1
2005	194	170	2,2
2006	163	160	1,9
2007	180	178	1,5
2008	180	178	1,3
2009	180	178	1,5
2010	180	175	1,5
2011	175	175	1,8
2012	175	169	1,8
2013	175	171	1,6
2014	175	170	1,6
2015	168	161	1,6

المصدر : المرصد العراقي، العراق في المركز الثالث بين الدول الأكثر فساداً بعد الصومال وميانمار، 2008، الموقع الالكتروني aliarts-web@yahoo.com

يلحظ من الجدول (2) الاتي : ومن الجدول (1) نجد أن العراق قد تراجعت مكانته في ترتيب سلم الفساد من (133/115-180-178/177) من مجموع الدول للمدة من 2003 التي تم فيها أدراج العراق لأول مرة في سلم الفساد العالمي إلى 2015، وهذا يدل على مدى تعاظم هذه الآفة في العراق بصورة كبيرة.

ثانيا: موقع وزارة الصحة اتجاه الفساد الاداري والمالي :

جدول (3) الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري والمالي في العراق موزعة حسب الوزارات للمدة (2006 و 2007)

ت	الوزارة	مقدار الأموال المهدورة	نسبة الفساد%
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	53.33
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	13.33
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	7.16
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	2.95
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	2.81
6	وزارة التجارة	150 مليون دولار	2.11
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	2.11
8	وزارة الأعمار والإسكان	120 مليون دولار	1.69
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	0.98
10	أمانة بغداد	55 مليون دولار	0.77
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	0.70
12	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	0.70
13	وزارة الصحة	50 مليون دولار	0.70
14	وزارة العدل	40 مليون دولار	0.56
15	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	0.42
16	وزارة الموارد المالية	30 مليون دولار	0.42
17	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	0.28
18	الهيئة العليا للانتخابات	10 مليون دولار	0.14
19	هيئة السياحة	10 مليون دولار	0.14
20	وزارة التربية	5 مليون دولار	0.07
21	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	5 مليون دولار	0.07
	المجموع الكلي لمبالغ الفساد الاداري والمالي	6.765	

المصدر : المرصد العراقي، الموقع الالكتروني : www.aliarts-web@yahoo.com.

يلحظ من جدول (3) الاتي :

1. ان هيئة النزاهة حددت الأموال المشبوهة بأثار الفساد الإداري والمالي في الوزارات العراقية في العامين (2006 و 2007) بقدر (6.765) مليار دولار موزعة حسب كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد.
2. بالغت الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الصحة مبلغ (50) مليون دولار ، وبنسبة (0.7)%

ثالثاً : ديوان الرقابة المالية الاتحادي ودوره في مكافحة الفساد الاداري والمالي :

يمكن توضيح حالات الفساد الاداري والمالي المشخصة من قبل الديوان ومدى تأثيره في الموارد التي تلبي احتياجات الجيل الحالي والاجيال المستقبلية .

ملاحظات ديوان الرقابة الاتحادي حول نشاط الصحة (عينة البحث)

من خلال تقارير ديوان الرقابة المالية نستعرض اهم الامور التي تم ملاحظتها في القطاع الصحي ولها تأثير كبير في تحقيق طموحات الجيل الحالي وخلق التوازن بينها وبين طموحات الاجيال المستقبلية اذا اخذت بعين الاعتبار وتم الالتزام بتنفيذها بدقة والمتمثلة بالاتي :

1. عدم وجود خطة مرسومة متخذة من قبل وزارة الصحة لتحسين الاشغال السريري بالرغم من ان قلة الاشغال السريري في المؤسسات الصحية هو من التحديات المذكورة ضمن خطة التنمية الوطنية لوزارة التخطيط للأعوام (2013-2017) .
2. عدم كفاية صالات العمليات الجراحية الضرورية للمرضى مما يؤدي الى انتظار المرضى ضمن قائمة طويلة تصل الى عدة اشهر ، فضلا الى عدم كفاءة الصالات وفي اغلب المستشفيات من حيث مطابقتها للمواصفات العالمية ، وتكرار حالات التلوث الجرثومي فيها والذي يسبب بطئ شفاء العمليات الجراحية .
3. قلة الوعي الصحي من قبل الملاك التمريضي لبعض المؤسسات الصحية وعدم قيام ادارة المستشفيات باتخاذ اجراءات ادارية رادعة لغرض تطبيق الادلة والارشادات بصورة صحيحة لتحسين معدل الاشغال السريري.
4. 25% من الادوية السرطانية غير متوفرة في المؤسسات الصحية مما يضطر بعض المرضى شرائها من الصيدليات الاهلية او المذاخر رغم ارتفاع اسعارها.
5. ما يقارب 60% من الادوية المشترات من الصيدليات الاهلية او المذاخر غير مفحوصة او من مناشئ غير رصينة.
6. التوزيع غير السليم للمواد الطبية على المؤسسات الصحية .
7. تكديس النفايات الطبية داخل الصالات ولفترة تتجاوز اليومين مما تسبب في ان تكون وسط مناسب لتكوين المستعمرات الجرثومية وبالتالي تؤدي الى تلوث الهواء داخل الصالات وتلوث الاجهزة والمستلزمات الطبية .
8. عدم وجود معيار او مؤشر لقياس نسبة التلوث الجرثومي في المؤسسة الصحية قياسا بالمعايير العالمية.
9. ضعف الاجراءات المتخذة من قبل اغلب المؤسسات الصحية في فرز النفايات الطبية عن النفايات لاعتيادية.
10. وجود كميات مجهزة الى المستشفى من معمل الشمال للفترة (2015، 2016، 2017) بموجب النسخ الثواني لدفاتر التجهيز للمعمل المذكور والمضبوطة من قبل هيئة النزاهة وقد ايدت مسؤولة المخزن ولجنة الاستلام بعدم استلام تلك الكميات وعدم وجود أي اوليات لدى المستشفى بشأنها مما يؤكد عدم توفر نظام متكامل فعّال للحد من الفساد يتوافق مع الخطة الاستراتيجية لمكافحة الفساد (2013-2020) وعدم مراعاة معيار الحوكمة مكافحة الفساد.
11. شراء جهاز ناظور الركبة في مستشفى الشامية العام وتم تثبيت الملاحظات الاتية :

أ. شكلية اجراءات تقديم العروض الخاصة بشراء الجهاز المذكور اعلاه حيث تم تقديم العروض جميعها بنفس التاريخ (2013/11/4) رغم ان احد العروض من محافظة الديوانية واثنان منها من محافظة بغداد إضافة إلى تأييد قسم الحسابات في مستشفى الشامية العام بعدم إيفاد أي من اعضاء لجنة المشتريات الى بغداد بتاريخ العروض المقدمة.

ب. عدم تثبيت قيمة الجهاز اعلاه ضمن الحسابات النظامية المتقابلة في نهاية السنة لغرض احكام الرقابة والسيطرة عليها خلافً لتعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي.

ج. تم تدريب (2) موظف لتشغيل الجهاز إلا أن احدهم تم نقله من مستشفى الشامية العام خلال شهر آب/ 2015.مما يؤكد عدم الالتزام بمبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب رغم التكاليف التي انفقتها الدائرة على الدورات الخاصة بتدريب الموظفين القائمين بتشغيل والعمل على الجهاز وكذلك غياب المساءلة عن سبب نقل احد العاملين على الجهاز والذي ادى الى ايقاف عمل الجهاز وحرمان الكثير من المواطنين من خدمات الجهاز .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. ان الفساد الاداري والمالي ظاهرة قديمة الا انها زادت اليوم نتيجة الحروب وتدهور الاحوال الاقتصادية نتيجة الحصار والصراعات التي مر بها البلد مما ادى الى معاناة الاجيال السابقة والحالية من تردي في تقديم الخدمات كحق الفرد في التعليم او الحق في الصحة مما يعيق تحقيق التنمية المستدامة.
2. رغم وجود قوانين رادعة للحد من الفساد ومواكبة العراق للتطور الدولي الحاصل في الحد من الفساد وانضمامه لاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة واعداده خطة استراتيجية للحد من الفساد الا ان نجده من الدول المتصدرة في الفساد مما يشير الى سوء التطبيق للقوانين والتشريعات والاتفاقيات وبالتالي عدم وجود استراتيجية للتنمية المستدامة مما يعيق من تحقيق مبادئ التنمية المستدامة والتي تتطلب تحقيق مبدا

المشاركة والتوزيع العادل للموارد بين الحاضر والاجيال المستقبلية.

3. افتقار الخبرة لتطبيق معايير الحوكمة (اشفافية، الكفاءة ، الفاعلية، العدالة، والاستجابة، ، المشاركة والمساءلة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد) مما يشير الى ضعف الاجهزة الرقابية وانتشار الفساد الذي يسبب هدر للمال العام وبالتالي عدم القدرة على تحقيق التوازن بين الحاضر والمستقبل .

4. غياب القيم الاخلاقية مما ادى الى سيادة الرشوة والجريمة وضعف الاستثمار للبنية التحتية نتيجة تهريب الاموال من قبل الفاسدين واستثمارها خارج البلد.

التوصيات

1. السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع من خلال توزيع الموارد بعدالة كحق التعليم وحق الحصول على الخدمات الصحية والذي يخلق حالة من التوازن بين احتياجات الجيل الحاضر والاجيال المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة.

2. تشريع وسن القوانين الصارمة التي تستمد قوتها من الدستور للحد من الفساد المالي والادري على ان تنفذ من قبل اشخاص يتمتعون ومشهود لهم بالنزاهة والامانة .

3. اصدار قوانين لمنع تدخل أي مسؤول بطريقة الوساطة وجعلها جريمة مخلة بالأخلاق يحاسب عليها القانون

4. وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وحسب خبرته ومؤهله العلمي للحد من استغلال المناصب لمكاسب شخصية من قبل المسؤولين .

5. امكانية تبني المعايير الدولية للتدقيق ومعايير الحوكمة (الشفافية، الكفاءة ، الفاعلية، العدالة، والاستجابة، ، المشاركة والمساءلة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد) للحد من الفساد الاداري والمالي.

6. ضرورة نشر المبادئ الاخلاقية المبنية على الامانة والصدق في العمل وزرع روح المواطنة بين افراد المجتمع بالأخبار عن حالات الفساد المالي والاداري مع ضمان حمايتهم لتحقيق الرفاه للمجتمع .

المصادر

اولاً: القوانين والتعليمات والوثائق الرسمية

الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+ 20 ، المستقبل الذي نصبو اليه في ريو دي جانيرو ، البرازيل ، 2012.

جدول اعمال القرن 21 في ريو دي جانيرو في البرازيل ، 1992.

منظمة الصحة العالمية ، التقرير الخاص بالصحة في العالم ، 2003.

تقارير الرقابة المالية الاتحادي للسنوات.

ثانيا : الرسائل والأطاريح الجامعية

بدوي ، محمد عباس و البلتاجي ، يسرى محمد .(2013). المحاسبة في مجال التنمية المستدامة .الطبعة الاولى : المكتب الجامعي الحديث .

خميسي، بن رجم محمد و حكيمة ، حليمي .(2012). الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال و إنتشارها.

الشافعي ، حسن احمد .(2012). التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضية ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية.

عبدالله، لحسن ابونعامة .(2003). الفساد الاداري واثره على القطاع الخاص ، الرياض.

الغانمي ، نزار عبد الامير و الخزرجي ، حمد جاسم .(2017). الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي.

مصطيفى ، عبد اللطيف و سانية عبد الرحمن .(2014). دراسات في التنمية الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، لبنان ، بيروت.

جاسم ، عماد عريس .(2016). تدقيق اداء خدمات المؤسسات الصحية ودوره في التنمية المستدامة . أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

الحساني ، وعد هادي عبد .(2017). تدقيق النشاط الزراعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

Foreign References

Black , Nick & Gruen, Reinhold .(2005). Understanding health services , First published, Tottenham Court Road, London.

Gabe, Jonathan & Calnan, Michael & Bury Michael .(2003).The sociology of the Health service, New York .

Isaacs, Stephen L.& Colby.(2008). To Improve Health and Health Care, United States of America.

Preker, Alexander S.& Langenbrunner , John C.(2005). Spending Wisely, The World Bank.

Thomas , K. Richard .(2003). Health Services Planning, Second Edition, New York.

Congress Cataloging-in-Publication Data.

Voigt, C.(2009). Sustainable Development as a Principle of International Law, Library of